

لقاء قناة الشرقية بالدكتور إبراهيم الجعفري  
2008/8/30  
(المشهد العراقي السياسي)

**المقدم:** هناك من يقول: إن الجعفري لم يحدد الخطوط العريضة ضمن تيار الإصلاح لبعض القضايا المهمة في البلاد، مثل: قضية كركوك، وقضية الانتخابات.. كيف ترد على مثل هذا الأمر؟

الجعفري: ليس هذا صحيحاً.. في خطابي الأخير تعرضت للكثير من النقاط، منها: الانتخابات والاتفاقية الأمنية، وملف كركوك، وكثير من الملفات بشكل واضح ومحدد..

**المقدم:** أليس لديكم أجندة معينة لحل إشكالية كركوك؟

الجعفري: ملف كركوك يحتاج إلى وقت، قد يدعي البعض أن تأجيل ملف كركوك هروب إلى الأمام، وقد يدعي آخرون ممن لديهم وعي لواقع كركوك والقوى السياسية وطبيعة هكذا ملفات في داخل كركوك، وارتباط كركوك وبقية المحافظات والنظام المركزي، بصورة عامة يدركون جيداً أن طبيعة العملية تتطلب وقتاً، إذن التأخير في الوقت ليس تأخيراً باتخاذ القرار، وليس هروباً إلى الأمام بقدر ما هو قضية موضوعية تفرض نفسها.. هناك مقدمات في ملف كركوك.. هناك تهجير من كركوك إلى خارجها في زمن النظام الصدامي.. وهناك هجرة إلى كركوك في زمن النظام نفسه، فهذه الملفات المعقدة تحتاج إلى مناخات سياسية صحيحة فيها قدر كبير من الثقة، وأن تتقارب القوى السياسية في فهمها إلى ملف كركوك إلى أن تتطابق، أما القفز على كل هذه الحالات فلا تأتي بنتيجة صحيحة.

الوقت في قضية كركوك مهم جداً لكن لا أن نترك الأمور على عواهنها، أو نغض الطرف عن حقيقة ما يجري، بل يجب أن تنهك القوى السياسية المختلفة تشريعاً وتنفيذاً وتآزراً في التعامل مع بعضها لتهيئة هذا الجو؛ حتى نستطيع تجاوز قضية كركوك، والخروج بنتيجة وطنية عراقية إنسانية.

**المقدم:** هل ترى أن المحاصصة السياسية مفروضة على رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي)، أم إنها جزء من سياسة المالكي؟

الجعفري: المحاصصة أصبحت أساساً في العملية السياسية بعد سقوط النظام الصدامي منذ انطلاقة مجلس الحكم، وأسهمت فيها عوامل متعددة بعضها دولية وبعضها قد تكون إقليمية، وإن لم تكن مباشرة أعطت آثارها وانعكاساتها على العملية السياسية؛ فأخذت صفة المحاصصة.

بدأت الآن أرضة المحاصصة تنخر في المؤسسات، وبدأت تتحدر من أعلى مواقع المسؤولية عبر السفح الإداري مروراً بقواعد الدوائر، وهذا غير مقبول، ويجب أن

يكون الكفوء والوطني هو الذي يتصدر المسؤولية، ويجب أن نتعرف على طاقاتنا من حيث الكفاءة، والإخلاص، والخلفية الوطنية، وثقة الجمهور به؛ حتى نستطيع أن نرسي قاعدة نظام متين، ونكسب ثقة الجمهور الذي بدوره سيثق بالحكومة، ويجب أن نجد الكفوء والمخلص والمتفاني الذي يستخدم الموقع من أجل الشعب من دون أن تتحول إلى خدمة الموقع على حساب الشعب.

### **المقدم: هل تعتقد أن الائتلاف العراقي الحاكم له دور كبير في هذه المحاصصة؟**

الجعفري: المحاصصة خارج قدرة الائتلاف، بل مجموعة قوى سياسية نظرت لها وطبقتها بشكل غريب وفاحش، بل حاولت أن تتجاوز الممارسات التنفيذية حتى وصلت إلى البرلمان، ففي البرلمان هناك حالة من اختزال الشخصيات البرلمانية ببضعة شخصيات قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. أنا أعتقد أن هكذا نوع من المحاصصة لا ينفع البلد، ونحن نتطلع للمشاركة العريضة التي تتسع بحجمها لحجم العراقيين كلهم من دون تمييز واعتماد أسس الكفاءة والتضحية.

### **المقدم: هل تعتقد أن تصريحات أو ردود أفعال الجانب الكردي تجاه رئاسة الوزراء نتيجة تقاطع المصالح، أو إنه نتيجة شعور وطني من الجانب الكردي؟**

الجعفري: مهما تكن الأسباب أوجه رجائي إلى كل فريق سياسي يحب شعبه بأن يعمل على إشاعة الثقة وتوسيع دائرتها، ونزع فتيل الشكوك والمخاوف والهواجس، وعلينا أن ننطلق من معاناة شعبنا في زمن الدكتاتورية والمآسي التي جرّها على الشعب العراقي، ففي الشمال كانت الأنفال وحلجة تلكما الكارثتان اللتان حلتا بالإخوة الكرد؛ لذا علينا أن ننظر إلى الفرق بين ذلك الزمان الذي ولّى إلى غير رجعة وبين النظام الديمقراطي الجديد، والاضطراد الحاصل في تقدّم العملية الديمقراطية... نحن نعيش في بلد جديد، وفي كل محافظة تنبعث إرادات محلية، وفي المركز إدارة مركزية تشمل كل العراق، والشعب يشارك في ذلك، وهناك تداول سلمي للسلطة، وهناك مواسم انتخابات متعددة... نعم إذا كانت ردود الأفعال مزايادات قتلك دوافع شريرة، وإن كانت عن سوء فهم فأنا أعتقد أن علينا أن نخضعها للحوار.

### **المقدم: هل سيكون الجعفري مرشحاً للتيار الصدري؟**

الجعفري: إذا قصدت الآليات التي نزلت في المحافظات فكل تيار له عنوانه، وبحسب ما تناهى إلى سمعي أنه لم يكن هناك جبهة أو تحالف حتى الآن، وإن كان ليس عيباً أن يتحالف أي طرف مع الأطراف الأخرى، و باب التفاهم في تيار الإصلاح مفتوح بيننا وبين الآخرين، ولم نغلقه بوجه أحد، وقد يرتقي هذا التفاهم إلى تنسيق، وقد يرتقي التنسيق إلى تعاون، وقد يرتقي التعاون إلى تحالف حسب المصلحة الوطنية ولكن بما يتفق وثوابتنا الوطنية، فإذا اقتضت مصلحة البلد التحالف في الداخل البرلماني أو

الخارج البرلماني فإننا نتحالف، مع النظر إلى خلفيته الوطنية، ومدى انطباق هذا التعامل بيننا وبينهم على ثوابتنا وأهدافنا الوطنية؛ لذا لسنا منغلقيين على أحد لكن حتى هذه اللحظة لا يوجد ثمة تحالف بين الطرفين يكون تيار الإصلاح أحدهما.

**المقدم:** أعلن رئيس البرلمان العراقي أن هناك تيارات وأحزاباً سياسية حاكمة تعلن موقفاً مضاداً للاتفاقية الأمنية لكنها في داخلها تؤيدها... هل تتفق مع هذا الرأي؟

الجعفري: هناك ظاهرة أشرت إليها في خطابات سابقة، وهي إن بعض السياسيين لهم خطابان.. وأعتقد أن رأسمال السياسي مع شعبه هو الصدق والصراحة.. نعم قد يرى بعض الأحيان تأجيل التصريح برأيه، ولكنه إذا صرح بشيء يجب أن يكون مُعبّراً تعبيراً دقيقاً وحقيقياً عن مكنوناته، وعمّا يعتقد به.

**المقدم:** يدعو الجانب الأميركي إلى جعل الاتفاقية الأمنية مذكرة تنفيذية من حق رئيس الوزراء توقيعها من دون المرور على المؤسسة البرلمانية.. هل أنت مع هذا الأمر؟

الجعفري: بعيداً عن مسألة تسمية المذكرة وغير المذكرة أو الاتفاقية، أنا شخصياً أعتقد أن الشيء الصحيح أن يكون الأمر بقرار من الأمم المتحدة؛ لأن العراق دولة مؤسسة للأمم المتحدة، وهو الآن ينعم بدعم أمني منها بسبب ارتباطه بها (الأمم المتحدة)، ويحترم قوانين مجلس الأمن، ولرئيس الوزراء الحق في استشارة مجلس النواب وإحالتها إليه؛ لأنه حق وليس حكماً عليه، وكانت لي تجربة قريبة من هذا الأمر وهي التجديد للقوات متعددة الجنسيات في عام 2005، وحولته إلى الجمعية الوطنية، وجاء الجواب إيجابياً هذا كان أحد شروطتي، ووضعت شرطاً ثانياً وهو أن يكون صندوق الدعم العراقي كامل الملكية للعراق، ووضعت شرطاً ثالثاً وهو أن موافقتي غير نهائية، إنما يكون الحق للحكومة القادمة بإعادة النظر في هذه الموافقة، وهناك وثيقة ذهبت إلى الأمم المتحدة.

أعتقد أن الأفضل للحكومة الوطنية هو التعامل مع القوات متعددة الجنسيات من إبرام اتفاقية ثنائية قد لا تستطيع التحكم بها، وتترك مردودات عكسية أمنياً وسياسياً على البلد، وتثير مخاوف في المنطقة؛ مما يتيح للدول الأخرى فرصة التدخل في شؤوننا. فمن حيث المبدأ أنا أميل إلى عدم إبرام أي اتفاقية أمنية بين العراق وأي دولة أجنبية أخرى.

**المقدم:** كيف ينظر تيار الإصلاح الوطني إلى مسألة استخدام الرموز الدينية في الانتخابات؟

الجعفري: تيار الإصلاح الوطني يحترم الرموز الدينية، ويجلهم، ويقدرهم، ويثمن جهودهم الرائعة في إرساء العملية الديمقراطية ومساهمتهم في تعبئة الشارع لصالح العملية السياسية العراقية، وبالأخص السيد السيستاني - حفظه الله - الذي كان يوجه فتاواه بين فترة وأخرى بضرورة الحث على التفاعل مع هذه العملية، وفي الوقت نفسه أظهر مواقف مشرّفة في الأزمات عندما تدخل في إخماد الكثير من الفتن التي كان من شأنها أن تندلع، وتسبب للعراق، وتنتشر في مختلف المناطق؛ لذا لانعتقد أن تيار الإصلاح سيتخذ من الرموز الدينية وسيلة لتحقيق الفوز في الانتخابات، فضلاً عن أن المرجعية أعلنت أنها تقف على مسافة واحدة من الجميع للحفاظ على موقعها الأبوي الراعي للجميع.

**المقدم: كيف تفسر دعوة الائتلاف العراقي إلى استخدام المرجعية، والرموز الدينية وسيلة للوصول إلى سدة الحكم؟**

الجعفري: أعتقد أن دور المرجعية الدينية يسع كل أبناء العراق ودائماً عندما نلتقي مراجعنا العظام نجد منهم تأكيداً على ضرورة رفع مستوى الخدمات، وتوفير كل مستلزمات الراحة والرعاية لكل العراقيين، فالمرجعية هي التي تقرر حجم تفاعلها ومسار حركتها، ولا يحق للآخرين أن يملوا عليها شيئاً.